سلسلة ترجمات الزيتونة (90)

تجديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط

تشرين الثاني/ نوفمبر
2022

ترجمة مختصرة لدراسة نشرتها:
مؤسسة راند Rand Corporation

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تجديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط

ترجمة واختصار

أمل عيتاني

العنوان الأصلي: تجديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط

Renewing U.S. Security Policy in the Middle East

المصدر: مؤسسة راند Rand Corporation

إعداد: شيلي كالبرتسون Shelly Culbertson، وهوراد شاتز Howard J. Shatz، وستيفاني ستيوارت Stephanie Stewart

التاريخ: 2022/9/22

مقدمة المترجم:

تأتي هذه الترجمة التي تلخّص دراسة "تجديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط" وسط الحديث عن تغيرات في التحالفات والتوجهات الأمنية والسياسية الإقليمية والعالمية في منطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت الذي يعاني فيه العالم من ارتدادات الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها السياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية خصوصاً على سوق القمح والنفط والغاز.

هذه الدراسة هي من إعداد شيلي كالبرتسون، المديرة المساعدة في قسم أبحاث الأمن الداخلي بمؤسسة راند؛ وهوراد شاتز، كبير الاقتصاديين وأستاذ تحليل السياسات في مدرسة باردي راند للدراسات العليا Pardee RAND Graduate School؛ والباحثة في راند ستيفاني ستيوارت.

تناقش هذه الدراسة مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في المنطقة، والمخاطر التي تتعرض لها هذه المصالح، والتي تطورت بشكل يتطلب اعتماد مجموعة معدّلة من الأولويات، وفي الوقت الذي أصبح فيه الشرق الأوسط مسرحاً للمنافسة مع القوى العظمى الأخرى، وبالتحديد الصين وروسيا. تقدم الدراسة أهم عشر قضايا أمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي تتطلب من الإدارة الأمريكية متابعة مستمرة وعملاً متكاملاً في المنطقة، منها: خطر ما يسمى "الجماعات الإرهابية"؛ واعتماد حلفاء الولايات المتحدة بشكل أساسي على مصادر الطاقة الشرق أوسطية؛ واعتبار الشرق الأوسط مسرحاً للمنافسة مع الصين وروسيا؛ وتأثير العنف والنزاعات الإقليمية سلباً على النظام العالمي وأمن الولايات المتحدة؛ والتكلفة المالية والبشرية الباهظة الثمن للمقاربة العسكرية الأمريكية؛ ومصلحة الولايات المتحدة في رفاهية شركائها وحلفائها؛ واعتبار نزوح المدنيين ضاراً ومزعزعاً للاستقرار؛ وكون التغيرات المناخية تفاقم التحديات الأمنية الأخرى؛ واعتبار ضعف سيادة القانون والفرص الاقتصادية عامل عدم استقرار مزمن. كما توصي الدراسة بعدد من الأمور،

منها ضرورة إيجاد استراتيجية مشتركة بين الوكالات الأمريكية في الشرق الأوسط تجعل المنطقة أولوية مع الاعتماد بشكل أكبر على الأدوات المدنية، وتطوير سياسات بديلة لإدارة المخاطر مع الحد من استخدام الأدوات العسكرية في الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على استراتيجية متكاملة طويلة المدى فيما يتعلق بإيران وغيرها من القضايا.

تقدم هذه الترجمة الملخصة أهم الأفكار الواردة في دراسة "تجديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط"، والمكونة في الأصل من 115 صفحة. وهي تندرج في إطار ضرورة نشر الوعي والمقاربة العلمية في تحليل المتغيرات والتوجهات الدولية.

ومركز الزيتونة وهو يقدم هذه الترجمة، ينبه إلى أن الترجمة احتوت عدداً من الأفكار والمصطلحات التي لا يتبناها المركز؛ وتم إدراجها حرصاً على دقة الترجمة، ونقل رؤية أصحاب الدراسة كما عبروا عنها.

تجديد سياسة الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط

مقدمة:

على الرغم من تزايد وتيرة الدعوات إلى شطب الشرق الأوسط من قائمة أولويات الولايات المتحدة الأمريكية والانسحاب منه عسكرياً؛ إلا أن التقرير يرى أن هناك حاجة ملحة لإيجاد نهج جديد لأمريكا في المنطقة، خصوصاً وأن الشرق الأوسط يقع على مفترق طرق لمصالح أمريكية حيوية متعددة. فالمشاكل تبدأ من هناك وتنتشر في جميع أنحاء العالم. ويرى التقرير أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تشطب الشرق الأوسط من قائمة أولوياتها أو أن تفصل نفسها عنه، بل يجب أن تحدد إطار مصالحها بشكل كامل وتدير ملف الشرق الأوسط بسياسة استباقية ومتسقة ومتكاملة تعتمد بدرجة أقل على العمليات العسكرية كخيار وأولوية وعلى استخدام مصادر قوى أخرى تمتلكها الولايات المتحدة مثل الدعم الديبلوماسي والاقتصادي والتقني؛ حتى لو حدث ذلك في ظل تقليل أمريكا لوجودها العسكري في المنطقة في إطار سعيها لتحرير مواردها من أجل التركيز على المنافسة مع روسيا والصين .

السياق المتغير في كل من الولايات المتحدة والشرق الأوسط يتطلب ضرورة اتباع نهج أمني جديد:

إن أي نهج جديدة للإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط يجب أن يأخذ في الحسبان التغييرات المهمة التي حدثت في كل من الولايات المتحدة والشرق الأوسط. فقد ركزت إدارة جو بايدن Joe Biden أولوياتها على ضرورة معالجة البيت الأمريكي من الداخل، وتأمين الاحتياجات الصحية التي فرضتها جائحة كورونا COVID-19 ومساعدة الاقتصاد الأمريكي على التعافي. أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد ازداد تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على التنافس بين القوى العظمى.

جو بايدن

لقد ثبت مراراً وتكراراً أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تغادر الشرق الأوسط بهذه البساطة. ففي العقود الأخيرة، قامت الولايات المتحدة بمحاولات فعلية لفك الارتباط بالشرق الأوسط، لكن في كل مرة كان يعقب ذلك مشاركة عسكرية جديدة في المشهد الشرق أوسطي. فعلى سبيل المثال، قامت كل إدارة أمريكية منذ رئاسة جيمي كارتر Jimmy Carter بعمل عسكري جديد في المنطقة رداً على الأحداث التي هددت المصالح الاستراتيجية الأمريكية، كتلك الأحداث المتعلقة بالإرهاب أو مصادر الطاقة أو الهجمات على القوات الأمريكية. وقد تعددت مستويات هذه الأعمال العسكرية لتتراوح بين الحروب الكبرى والأنشطة العسكرية ذات الأهداف المحدودة. وقد أدى اتباع هذا النهج إلى معالجة الأعراض دون تبني سياسة استباقية للمشكلات الأساسية. وبالتالي، فإن كل هذه السياسات غير المتماسكة كانت تفشل في تحقيق أهدافها.

جيمي كارتر

وقد اختلف المشهد في الشرق الأوسط تماماً عما كان عليه في العقود الأخيرة. وهذا يعني أن مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في المنطقة، والمخاطر التي تتعرض لها هذه المصالح، قد تطورت بشكل يتطلب اعتماد مجموعة معدّلة من الأولويات. ومن بعض هذه التغييرات الرئيسية، أنه لأول مرة منذ ما يقرب من عقدين من الزمن منذ 11 أيلول/ سبتمبر، لم تشارك الولايات المتحدة في العمليات الحربية الكبرى في الشرق الأوسط الكبير. فبعد مرور عشر سنوات على انطلاقة الربيع العربي في سنة 2011، وعلى الرغم من قلة التغييرات أو التحسينات الملموسة في الوضع في الشرق الأوسط، ما زالت تطلعات

الربيع العربي تؤثر على سلوكيات وأنشطة الحكومات والمواطنين على حد سواء. ومن ناحية أخرى، هناك العديد من الصراعات المتفاقمة، كما هو الحال في سورية واليمن وليبيا، فضلاً عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر. وعلى الرغم من بعض الزخم السابق والديبلوماسية الساعية لإيجاد حل لهذا الصراع، فإن احتمالات التوصل إلى حل المدى القريب تبدو قاتمة. وعلى الرغم من أهميته، إلا أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يعد بؤرة التوتر الوحيدة والأساسية في الشرق الأوسط، حيث تأججت العديد من الصراعات الساخنة الأخرى في المنطقة، في حين أدت اتفاقيات أبراهام Abraham Accords إلى تطبيع العلاقات بين المزيد من الدول العربية و"إسرائيل".

على صعد أخرى، لن تتوقف تداعيات جائحة كورونا في الشرق الأوسط؛ والعلاقات مع إيران تزداد سوءاً، وعلى الرغم من جولات المفاوضات الجديدة، لم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف أنشطتها النووية أو أي من أنشطتها العدوانية الأخرى. وقد أصبح الشرق الأوسط الآن مسرحاً للمنافسة مع

القوى العظمى الأخرى، وبالتحديد الصين وروسيا. ولكن مع ذلك، سجلت السياسة الأمريكية في المنطقة نجاحات مهمة مثل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و سورية (داعش)، وتوقيع اتفاقيات أبراهام، وتحسين الخدمات العامة في بعض دول المنطقة.

ويوضح هذا التقرير أنه بالإضافة إلى ما سبق، تمتلك الولايات المتحدة الآن مجموعة أكبر من المصالح الأمنية في المنطقة، لم يكن ينظر إلى بعضها تاريخياً على أنها مصالح أمنية، ولكنها فعلياً كذلك. ويقدم قائمة من أهم عشر قضايا أمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي تتطلب من الإدارة الأمريكية ارتباطاً مستمراً ومتكاملاً في المنطقة. وهي القضايا التالية:

أولاً: قد يكون خطر الجماعات الإرهابية قد تراجع، غير أنها ما زالت موجودة وتمتلك قدرات كامنة:

فلعقدين من الزمن، نفذت الولايات المتحدة العديد من العمليات العسكرية لمحاربة الجماعات المتطرفة العنيفة في الشرق الأوسط الكبير. ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاح هذه العمليات ما تزال مخاطر التطرف المسلح تتطلب انخراطاً أمريكياً مستمراً لمعالجة هذا الملف. ولن تكون الأدوات العسكرية وحدها كافية لمواجهة هذه المخاطر، بل سيتطلب الأمر الاستثمار في أدوات أخرى أيضاً مثل الديبلوماسية والمشاركة المجتمعية، وإنفاذ القانون، وتعزيز التعليم وتحسين الحوكمة والظروف الاقتصادية في دول المنطقة.

وما يزال التطرف المسلح يمثل خطراً عالمياً، وليس مجرد خطر إقليمي. وسوف يستمر الاعتماد على مشاركة الولايات المتحدة لمواجهته لأسباب عديدة. فالعديد من التنظيمات الإرهابية التي استهدفتها الولايات المتحدة إما أنها ما تزال قائمة أو تطورت إلى منظمات مختلفة. وعلى الرغم

من أنها تعمل بوتيرة أقل من العقود السابقة، إلا أنها ما تزال تمتلك الموارد والنوايا والمخططات التي تهدف إلى افتعال المشاكل للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. فتشير التقديرات إلى أن داعش لديها ما بين 11 إلى 18 ألف عنصر في العراق و سورية، مع ما يقرب من ألف آخرين في ليبيا وسيناء واليمن. وتقدر وزارة الخزانة الأمريكية US Department of Treasury أن هذا التنظيم ما زال يمتلك 100 مليون دولار تحت تصرفه. وهذا الرقم يكفي للقيام بتمرد صغير في بلد ما. أما تنظيم القاعدة فيقدر عدد عناصره ما بين 10 إلى 20 ألف عنصر يتمركزون في اليمن وسورية. وقد أظهرت التجارب التاريخية أن إهمال مثل هذه المخاطر يمكّن هذه التنظيمات من الصعود كقوة إقليمية، كما حصل عندما انسحبت الولايات المتحدة من العراق سنة 2011 وتركت فراغاً، مكّن تنظيم الدولة من تقوية شوكته وتطلب من الولايات المتحدة أن تخوض حرباً لهزيمته.

ومن ناحية أخرى، لم يتم التوصل إلى تصور أو حل لما يجب فعله بخصوص مقاتلي داعش وعائلاتهم المحتجزين في شمال سورية، وهو ما يهدد بتكرار دورة العنف في المستقبل إذا لم يتم إيجاد حل لهذه القضية. فهؤلاء المحتجزون الذين يبلغ عددهم عشرة آلاف محتجز، يشكلون مصدر قلق أمني كبير. فأي عملية هروب محتملة من السجن ممكن أن تؤدي إلى عودة أنشطة التطرف المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفراد عائلات عناصر التنظيم (الزوجات والأطفال) المحتجزين في مخيمات في سورية، والذين يختلطون مع المدنيين النازحين، يمثلون تهديداً أمنياً بانتشار بسبب احتمالات إسهامهم في نشر التطرف. وحتى اليوم لم تتم معالجة القضايا المتعلقة بمستقبلهم، مثل المحاكمات العادلة، وإمكانية عودة الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، وإذا ما كان سيتم احتجازهم في ظروف آمنة.

وما تزال العديد من الظروف الأساسية التي أدت إلى دعم التطرف المسلح في الشرق الأوسط قائمة، وربما أسوأ من ذي قبل. فالصراع المستمر، وهشاشة الوضع في العديد من الدول في المنطقة، وبالتحديد سورية والعراق واليمن ولبنان وليبيا، يوفر بيئة تسمح للجماعات

المتطرفة بالبقاء. وفي الواقع، ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية لانتشار داعش، مثل الحوكمة غير الفعالة، ونقص الخدمات، ونقص الفرص الاقتصادية، والانقسام الطائفي، ستستمر المجموعة في تجديد نفسها. وبالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية، فإن أي جهد لمكافحة التطرف يجب أن يدرس الأسباب التي تدفع الناس إلى انتهاج التطرف، وليس فقط الانجذاب إليه أو تأييده.

ثانياً: على الرغم من أن الولايات المتحدة حالياً أصبحت تعتمد بدرجة أقل على مصادر الطاقة الشرق أوسطية، إلا أن حلفاءها ما زالوا يعتمدون عليها بشكل أساسي:

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عملت الولايات المتحدة كضامن لاستقرار أسواق الطاقة العالمية. وإن تقليص هذا الدور الأمريكي من شأنه أن يترك فراغاً يعزز نفوذ روسيا والصين على حساب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين والآسيويين؛ خصوصاً وأن الشرق الأوسط ما يزال المصدر الأساسي للنفط والغاز على مستوى العالم.

في سنة 2019، كان 13% فقط من وارادات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات البترولية من الشرق الأوسط. وفي المقابل، يعتمد حلفاء الولايات المتحدة بشكل كبير على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الحلفاء والشركاء الآسيويين. وقد يؤدي تقليص دور الولايات المتحدة في أسواق الطاقة العالمية إلى جعل آسيا والحلفاء الآسيويين أكثر اعتماداً على الصين، الأمر الذي من شأنه أن يتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة للحماية من الهيمنة الصينية في آسيا. على سبيل المثال، في سنة 2019، كان ما يقرب من 90% من وارادات النفط في اليابان من الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا؛ وهو ما يشكل 75% من إجمالي استهلاكها من النفط. وفي حين تعتمد أوروبا حالياً بشكل كبير على واردات الغاز الروسي، ويمكن أن تتحول مستقبلاً إلى الاعتماد بشكل أكبر على حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى صعيد آخر، وفرت صادرات الشرق الأوسط من النفط ما يقارب 47% من الاستهلاك في إسبانيا، و35% في إيطاليا، و27% في بلجيكا.

والجدير ذكره أن للولايات المتحدة مصلحة في الحد من استخدام أوروبا للغاز الروسي، مقابل تعزيز القدرة على الاستفادة من احتياطات الغاز في البحر الأبيض المتوسط. وليست هناك حاجة بالضرورة إلى القوات العسكرية الأمريكية لحماية هذه الإمدادات، حيث أن الدول الأوروبية والشرق أوسطية ذات الصلة لديها قوات بحرية فعالة، لكن الدعم الأمريكي يمكن أن يسهم في تعزيز قدرات هذه القوات الإقليمية.

ثالثاً: الشرق الأوسط نقطة ساخنة في موضوع تهديدات الانتشار النووي:

ما يزال وقف انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمثل مصلحة أمريكية مهمة، وجزءاً من جهود الولايات المتحدة الأوسع نطاقاً لوفق انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وفي الشرق الأوسط، تركز الولايات المتحدة جهودها في هذا المجال بشكل أساسي، وليس حصري، على إيران. وتخشى الولايات المتحدة من أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يفتح شهية دول أخرى في المنطقة لامتلاكه، مثل المملكة العربية السعودية، وتركيا التي تسعى فعليا لامتلاك السلاح النووي، بغض النظر عن الموقف الإيراني.

وقد التزمت إدارة بايدن بإعادة الانضمام إلى اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA)؛ واعتباراً من أيار/ مايو 2020، بدأت بإجراء محادثات غير مباشرة مع طهران بوساطة شركاء آخرين في خطة العمل المشتركة الشاملة. وفي هذا الإطار هناك ثلاث قضايا مهمة على الأقل مطروحة على الطاولة. الأولى هي المخاوف بشأن العقوبات التي سترفعها الولايات المتحدة. والثانية تتعلق بتحديات أمنية إيرانية أخرى غير نووية، مثل برامج إيران الصاروخية وأنشطتها الإقليمية. المسألة الثالثة هي طريق تعامل إيران مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. كما أن هناك قضية أخيرة تجعل من الصعب تقييم أي اتفاق نووي يمكن التوصل إليه. فقد أظهرت إيران خلال فترة الضغط الأقصى أنها قادرة على الصمود وتخطي الصعوبات. وقد أدى تغيير الإدارة الأمريكية إلى إيقاف سياسة الضغط الأقصى التي كان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب Donald Trump مستعداً لتمديدها فيما لو فاز بولاية ثانية. وبالتالي، لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كان الاستمرار في تلك السياسة ليجبر إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، إلى أي مدى يمكن لأي اتفاق أن يمنع إيران في نهاية المطاف من تصنيع سلاح نووي إذا كانت تريد ذلك حقاً. وبالتالي يمكن القول بأنه حتى لو تم التوصل إلى أي صفقة جديدة مع إيران أو العودة إلى إحياء ما تم التوصل إليه سابقاً، فإن أي سياسة نووية تجاه إيران يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً سياسة الاحتواء، وكما في السابق سيكون لحلفاء الولايات المتحدة وشركائها دور كبير في هذا الإطار.

دونالد ترامب

رابعاً: الشرق الأوسط مسرح لمنافسة القوى العظمى:

تعدّ المنافسة مع الصين وروسيا كقوتين عظميين محور السياسة الأمنية الأمريكية. وفي هذا السياق، سوف يظل الشرق الأوسط مسرحاً مهماً لهذه المنافسة، وحتى لو لم تسعَ كل من الصين وروسيا أن تحل محل الولايات المتحدة هناك، فإن لكل منهما أهدافاً تتعارض مع المصالح الأمريكية.

فالمصالح الرئيسية للصين في المنطقة اقتصادية الطابع، حيث أصبحت الصين شريكاً تجارياً ومستثمراً أساسياً في المنطقة. وتعتمد الصين بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط، كما يرى مصدرو النفط في الصين عميلاً كبيراً ومهماً يتزايد طلبه على النفط على عكس الولايات المتحدة وأوروبا اللتان انخفض طلبهما على نفط المنطقة. وقد سعت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative إلى توسيع دورها في مشاريع البنى التحتية في الشرق الأوسط، مثل تمويل وبناء الموانئ وأنظمة الاتصالات، كما استثمرت في القطاع الصحي من خلال تقديم لقاحات لمواجهة جائحة كورونا. وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري ومستثمر في المنطقة. وتعمل الصين أيضاً على توسيع بصمتها التكنولوجية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من دخول الصين فيما تسميه شراكات استراتيجية شاملة مع دول الشرق الأوسط، إلا أنها لا تبدو حريصة على تعزيز أو زيادة انخراطها العسكري في المنطقة، فبصرف النظر عن افتتاحها أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي ومبيعات الأسلحة المتواضعة التي تشهد تزايداً ملحوظات، إلا أن سعي الصين الأساسي هو باتجاه المشاركة الاقتصادية كلما سنحت الفرصة بذلك. لكن لا يمكن استبعاد احتمال أن تزيد الصين مشاركتها العسكرية في المستقبل، خصوصاً إذا ما رأت في يوم من الأيام أن الأدوات الاقتصادية غير كافية لحماية مصالحها العميقة في الشرق الأوسط.

أما روسيا فهي منخرطة ديبلوماسياً وعسكرياً وتحاول روسيا تقديم نفسها كشريك ثابت في المنطقة، وتقوم ولو بشكل غير مباشر بتعقيد أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتشكل مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط سبباً أساسياً لوجود روسيا في المنطقة. فمع انخفاض مبيعات الأسلحة الروسية في أماكن أخرى من العالم، اتجهت روسيا إلى الشرق الأوسط لتعوض خساراتها ولتردم الفجوة المتزايدة بين مبيعات الأسلحة الأمريكية والروسية. فقدمت روسيا ما يقرب من 20% من ورادات الأسلحة للمنطقة بين سنتي 2015 و2019، بزيادة بنسبة 30% عن صادراتها للمنطقة بين سنتي 2010 و2014. وتبيع روسيا لشركاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء. فمصر والعراق هما من أكبر مستوردي الأسلحة الروسية، بالإضافة الى سورية التي تعتمد بشكل أساسي على روسيا في تسلحها. ومع انتهاء حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة United Nation (UN) على إيران، فإن ذلك يفتح الآفاق أمام روسيا لبيع أسلحتها لطهران. وبقيام روسيا ببيع الأسلحة لخصوم الولايات المتحدة، مثل إيران، فإنه يمكن لموسكو أن تسهم في تأجيج الصراعات المزعزعة لاستقرار المنطقة. ومن خلال بيع الأسلحة لشركاء وحلفاء الولايات المتحدة مثل تركيا، حليفة الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO)، فإنه يمكن لروسيا أن تقوض أو على الأقل توتر علاقات الولايات المتحدة الاستراتيجية. وحتى لو لم يكن هذا هو الهدف الرئيسي لسياسة روسيا في الشرق الأوسط، فإن تقويض المصالح الأمريكية ولو بطريقة غير مباشرة أو ثانوية، أمر مرحب به في موسكو. وعلى غرار الصين حافظت روسيا بشكل عام على علاقات ودية مع جميع دول المنطقة، حتى تلك التي بينها خصومات وصراعات.

ومن ناحية أخرى، هناك مجالات تتقاطع فيها مصالح الولايات المتحدة وروسيا والصين، ويكون التعاون بشأن الاهتمامات المشتركة ممكناً. فكما الولايات المتحدة، فإن لدى الصين وروسيا مخاوفهما من الإرهاب وآثاره غير المباشرة المحتملة. وبصفتهما من الدول الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة، فإنهما تظلان من داعمي هذه الخطة، بل إن الصين لعبت دوراً مهماً في إقناع إيران بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ومن ناحية أخرى، فإن لدى الصين والولايات المتحدة اهتماماً مشتركاً باستقرار سوق النفط، خصوصاً وأن الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم، وهي تستورد كميات كبيرة من حاجتها من السوق الشرق أوسطي.

خامساً: ينعكس العنف والنزاعات الإقليمية سلباً على النظام العالمي ويؤثران على أمن الولايات المتحدة:

يعيش ملايين الأشخاص في الشرق الأوسط حياتهم في سلام بمنأى عن العنف أو الصراعات. ولكن في الوقت نفسه، تعاني المنطقة من عدد من الصراعات والحروب الشرسة التي تقوض قدرتها على الازدهار أو ضمان حياة كريمة للكثير من سكانها. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فإنه يمكن تقسيم هذه الصراعات إلى نوعين: تلك التي ينخرط فيها حلفاء أو شركاء للولايات المتحدة، والأخرى التي لا يشاركون فيها. ولدى الولايات المتحدة مصلحة قوية في التدخل في النوع الأول من هذه الصراعات، وبأشكال مختلفة، منها تقديم الدعم للحلفاء أو الشركاء وتقليل الضرر الذي يمكن أن يلحق في البلد أو المنطقة موضوع الصراع. ولكن للولايات المتحدة أيضاً مصلحة في الانخراط أو الاهتمام بالنوع الثاني من الصراعات، وذلك لعدة أسباب أهمها أن رقعة الصراع يمكن أن تتوسع وتنتشر، مما يسمح للإرهابيين بالتحرك بحرية في البلدان التي تعد بؤراً للصراع. ومن ناحية أخرى، فإن الحروب تؤدي إلى إضعاف الدول وتتسبب بفراغ سياسي وأمني يمكن أن يوفر مساحة للحروب بالوكالة بين الجهات الإقليمية الفاعلة. كما أن الصراعات تؤدي إلى تدفق اللاجئين وزعزعة الاستقرار في

دول أخرى لا علاقة لها بالصراع الدائر، كما حدث خلال الحرب في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، تخفض الحرب فرص التجارة والاستثمار، مما يقلل فرص الرخاء أمام الجميع. وتتعارض الصراعات مع الجهود العالمية الحثيثة لإيجاد نظام عالمي سلمي ومنع إلحاق الأذى بالناس. وبالتالي فإن حل هذه النزعات هو مصلحة أساسية للولايات المتحدة في المنطقة.

سادساً: التكلفة المالية والبشرية للمقاربة العسكرية باهظة الثمن:

فمعظم الخسائر البشرية العسكرية الأمريكية في العقود الأربعة الماضية سقطت في الشرق الأوسط. ويواجه المحاربون القدامى مشاكل صحية وجسدية ونفسية وعقلية. ويشير أحد التقديرات إلى أن الولايات المتحدة أنفقت 6.4 تريليون دولار على الحروب في العراق وسورية وأفغانستان. وفي المقابل فإن الإنفاق الأمريكي على المساعدات الخارجية والتعاون الأمني في الشرق الأوسط ضئيل نسبياً.

سابعاً: نزوح المدنيين ضار ومزعزع للاستقرار:

يضم الشرق الأوسط أكبر نسبة من السكان النازحين—داخل الدول نفسها، أو كلاجئين فروا إلى بلد آخر—مقارنة بأي منطقة أخرى من العالم. وبشكل إجمالي، هناك 20.5 مليون نازح قسراً في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أصل 450 مليون نسمة. وهذا يعني أن

ما يقارب 5% من سكان المنطقة نازحون. والنزوح هو نتيجة مباشرة للنزاعات المستمرة التي لم يتم حلها، ولعدم قدرة الدول الضعيفة على الحفاظ على الأمن. وتعد سورية المسهم الأكبر في أزمة النزوح في الشرق الأوسط، حيث نزح أكثر من نصف سكانها. في حين تستمر أزمة اللاجئين الفلسطينيين قائمة منذ أكثر من سبعين عاماً. ومن ناحية أخرى، تسهم الحروب في العراق واليمن والدولة الفاشلة في ليبيا في مفاقمة أزمة النازحين في المنطقة.

وتفرض هذه الأوضاع الإنسانية المتردية عدداً من المخاطر الأمنية والاقتصادية على الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط وأوروبا:

- 1. لا توجد خطة أو تصور قائم لإيجاد حل دائم أو نهائي لمشكلة النازحين في الشرق الأوسط باستثناء تقديم المساعدات الإنسانية المستمرة. وبالنسبة لمعظم هؤلاء النازحين، ليس هناك نهاية لمأساتهم في الأفق، خصوصاً مع ندرة الجهود الديبلوماسية النشطة لإنهاء النزاعات كشرط مسبق للعودة. ولا تسمح البلدان المضيفة في الشرق الأوسط للنازحين بالاندماج الكامل .
- 2. إن حالة النزوح المستمر التي يعيشها عدد كبير من الأشخاص توفر بيئة خصبة للتطرف والعسكرة في المستقبل. وتاريخ الشرق الأوسط حافل بهكذا صراعات.
- 3. شكلت تدفقات المهاجرين من الشرق الأوسط عاملاً مزعزعاً لاستقرار الاتحاد الأوروبي European Union (EU). إذ أدت موجات الهجرة المفاجئة إلى رد فعل عام عنيف، واتجاه لدعم الأحزاب السياسية اليمينية والشعبوية التي تعارض استمرار مشاركة بلدانهم في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وهو الأساس الذي قام عليه النظام الأمني الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية.

ورداً على ذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير لتعزيز حدوده والتعاون مع دول العبور (مثل تركيا وليبيا) للحد من الهجرة. ومع ذلك ما تزال ضغوط الهجرة قائمة، وما يزال هناك احتمال لحدوث موجات أخرى من الهجرة التي يمكن أن تتسبب بزعزعة الاستقرار في أوروبا.

4. إن الولايات المتحدة هي أهم ممول عالمي لمساعدة اللاجئين. وهي أكبر دولة مانحة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). لكن في السنوات الأخيرة، وفي الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة المساعدات الإنسانية، فإنها لم تلعب دوراً مهماً لحل النزاعات أو إيجاد الحلول، بل تكتفي بتقديم المزيد من التمويل لمساعدة الأعداد المتزايدة من النازحين؛ علما أن تفاقم مشكلة النازحين وغياب الحلول للمشاكل المتعلقة بالنزوح يشكلان تحدياً للقيم الإنسانية الأمريكية وزعزعة لثقة الآخرين بالولايات المتحدة كوسيط قادر على إيجاد الحلول للمشاكل والنزاعات.

ثامناً: التغيرات المناخية تفاقم التحديات الأمنية الأخرى:

يعدّ الشرق الأوسط من المناطق الأكثر سخونة في العالم وأكثرها فقراً بالمياه. وقد يسهم تغير المناخ في تقويض الأمن الإقليمي من خلال فقدان سبل العيش والأراضي الصالحة للزراعة، أو من خلال تنافس الدول على موارد المياه، أو من خلال تداعيات الهجرات الجماعية. وفي الوقت نفسه، يوفر التركيز على المناخ من منظار أمني بعض الفرص لإيجاد أرضية مشتركة في المفاوضات الإقليمية.

تاسعاً: للولايات المتحدة مصلحة في رفاهية حلفائها وشركائها:

تضم منطقة الشرق الأوسط حليفاً واحداً للولايات المتحدة في منظمة حلف شمال الأطلسي – الناتو (تركيا)، وسبعة حلفاء أمريكيين مصنفين رسمياً بأنهم حلفاء رئيسيون من خارج الناتو (البحرين، و"إسرائيل"، والأردن، والكويت، والمغرب، وتونس)، بالإضافة إلى شريكين أمنيين رئيسيين (البحرين والإمارات العربية المتحدة). وللجيش الأمريكي أشكال من الوجود العسكري في 12 دولة على الأقل من دول الشرق الأوسط. وتعد مصداقية الولايات المتحدة كشريك في التحالف عاملاً محفزاً لحلفائها على دعم أهدافها، ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تحافظ على هذه العلاقات القوية.

عاشراً: ضعف سيادة القانون والفرص الاقتصادية عامل عدم استقرار مزمن يؤثر على العالم برمته:

تعكس الاحتجاجات الشعبية وما تلاها من إطاحة بالأنظمة الحاكمة في السنوات 2011، و2018، و2021 الإحباط فيما يتعلق بقضيتين رئيسيتين: غياب الفرص الاقتصادية ومشاكل الحوكمة، ولا سيّما الفساد. وبشكل عام، لم تستطع تحركات الربيع العربي أن تحسّن هذه الظروف، بل توسع الاضطراب الذي ساد في الشرق الأوسط ليشكل تهديدات أمنية للولايات المتحدة. وبالتالي هناك قناعة بأن بالمصالح الأمنية الأمريكية بالشرق الأوسط مرتبطة بطبيعتها بتوفر الفرص الاقتصادية وبوجود أنظمة حاكمة أكثر قدرة على تحمل المسؤولية، وأكثر خضوعاً للمحاسبة والمساءلة.

توصيات:

يعدّ الشرق الأوسط مركزاً للعديد من القضايا التي تؤثر على الأمن القومي الأمريكي. وتقدم الدراسة توصيات لإدارة هذه المصالح من خلال تقليل الاعتماد على الأدوات العسكرية وزيادة الاعتماد على الأدوات المدنية. ولكن من جهة أخرى، لكل من هذه التوصيات مخاطر وقيود ومقايضات، ولا يمكن تنفيذها كلها دفعة واحدة. ومن أهم هذه التوصيات:

1. تطوير استراتيجية مشتركة بين الوكالات الأمريكية في الشرق الأوسط، تجعل المنطقة أولوية مع الاعتماد بشكل أكبر على الأدوات المدنية، ويتمّ توضيحها بشكل علني تحدد من خلالها مصالح الولايات المتحدة وأهدافها. ومن خلال هذه الاستراتيجية، يتم دمج الأدوات العسكرية بالأدوات الأخرى والموازنة بينها، مع زيادة الاعتماد على الاعتماد على الوكالات المدنية من أجل تركيز الأنشطة وشرح الاستراتيجية الجديدة للشعب الأمريكي.
2. تطوير سياسات بديلة لإدارة المخاطر مع الحد من استخدام الأدوات العسكرية في الشرق الأوسط. وفي إطار مراجعة موقف الولايات المتحدة كقوة عالمية US Global Force Posture سنة 2021، فيما يتعلق بجهود التحول نحو الموارد الآسيوية، تبيّن أنه من جهود خفض الخيارات العسكرية إيجاد سياسات بديلة لإدارة المخاطر. وقد اقترح خبراء آخرون عدة خيارات منها التناوب، وإسناد المسؤوليات إلى الشركاء الإقليميين، وإيجاد أنظمة صورايخ باليستية دفاعية إقليمية، ووضع سياسات جديدة للمراقبة وأنشطة الاستخبارات والاستطلاع Intelligence, Surveillance and Reconnaissance (ISR)، والإبقاء على الوجود الاستراتيجي الأكثر أهمية في المنطقة، وزيادة التعاون الأمني مع دول الشرق الأوسط.
3. الحفاظ على استراتيجية متكاملة طويلة المدى فيما يتعلق بإيران. يجب على الولايات المتحدة أن تضع مجموعة كاملة من المصالح الاستراتيجية في الاعتبار عند التعامل مع إيران وأهمها: حظر الانتشار النووي، والصواريخ الباليستية، ورعاية إيران للميليشات التي تحارب عنها بالوكالة، والهجمات على القواعد والقوات الأمريكية، والهجمات الإلكترونية، وتأجيج

التوترات الطائفية والمنافسة المستمرة المزعزعة للاستقرار مع السعودية، والتنافس على النفوذ مع الولايات المتحدة في العراق. ويمكن من خلال سياسة الاحتواء وخفض التصعيد إدارة المخاطر مع التحقق المستمر من الأنشطة الإيرانية الأكثر تهديداً. ومن ناحية أخرى، يجب على الولايات المتحدة ضمان وجود قوة وتعاون أمني كافيين لدعم حلفائها في إطار احتواء إيران.

4. التوسط في إنهاء النزاعات، والتوسط لإيجاد حلول لعمليات نزوح المدنيين. فكما لعبت الولايات المتحدة دوراً ناجحاً في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، وتسهيل اتفاقات أبراهام؛ فإن الأولوية المقبلة للإدارة الأمريكية في السنوات العشر القادمة يجب أن تكون في قيادة الجهود الديبلوماسية لحل النزاعات وإيجاد حلول لجميع اللاجئين والمشردين والمهجّرين من منطقة إلى أخرى داخل بلادهم.

5. تركيز المساعدات الإنمائية الأمريكية على معالجة السببين الرئيسيين وراء اندلا ع احتجاجات الربيع العربي. فقد أدت موجات الربيع العربية إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار وبروز تحديات أمنية للولايات المتحدة وحلفائها. ومن المصلحة الأمنية للولايات المتحدة المساعدة على التغلب على هذه التحديات. ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تركز مساعداتها التنموية على معالجة السببين الرئيسيين وراء اندلا ع احتجاجات الربيع العربية وما تلاها من تداعيات، وهي قلة الفرص الاقتصادية للشباب، ومشاكل الفساد داخل الحكومات، وتحديداً في الأجهزة الأمنية.

6. تحسين الثقة بالولايات المتحدة باعتبارها شريكاً قوياً وفعالاً وموثوقاً فيه، خصوصاً مع سيادة حالة من السلبية تجاه دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إن تحقيق الأهداف الأمنية في الشرق الأوسط يعتمد بشكل أساسي على العلاقات النوعية، وعلى قدرة الولايات المتحدة على تولي دفة القيادة في حل المشاكل المستعصية.

7. الإبقاء على برنامج متكامل لمواجهة التطرف المسلح. إذا يجب على الولايات المتحدة تنفيذ استراتيجية مشتركة تستخدم فيها الأدوات العسكرية والمدنية معاً، وتطوير فهم أفضل لموضوع القضاء على التطرف بعيداً عن الخيارات العسكرية؛ ومواصلة الجهود التي تستهدف القضاء على الجماعات المتطرفة؛ ودعم جهود الحكومات الإقليمية في هذا الإطار من خلال بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الأخرى ذات الصلة، وإيجاد الحلول لموضوع عناصر "تنظيم الدولة" المحتجزين وعائلاتهم.

8. تسهيل التفاعل الإقليمي والتعاون المشترك وإجراء الحوارات المتعلقة بالقضايا الأمنية. فالشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة التي لا تمتلك منتدى فعالاً للحوار الأمني والتعاون في القضايا ذات الأهمية. وقد أيدت إدارتا باراك أوباما Barak Obama ودونالد ترامب اقتراح إنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي Middle East Strategic Alliance (MESA)، الذي يهدف إلى معالجة القضايا العسكرية والسياسية وموضوع الطاقة والأمن الاقتصادي، ويسعى لحل المشاكل الإقليمية. ويستحسن أن تعيد إدارة بايدن فتح ملف النقاش بخصوص هذا التحالف.

9. الاستثمار في تشجيع الدول المحورية كالعراق وتونس لتسير في طريق النجاح. فهاتان الدولتان تستحقان أن تحصلا على المساعدات التقنية الأمريكية في مجالات الأمن والإصلاحات الاقتصادية وتعزيز القضاء والعدالة. فالعراق شريك استراتيجي للولايات المتحدة، وهو يتعافى من الحرب مع داعش، كما أنه مسرح للتنافس الأمريكي مع إيران. أما تونس فهي الدولة الوحيدة التي سعت بعد الإطاحة بالنظام الحاكم في الربيع العربي إلى المبادرة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى اندلا ع الاحتجاجات. ومع ذلك، ما زال الاقتصاد التونسي يعاني من الركود، وغياب الفرص الوظيفية المناسبة لشبابها. إن الشرق الأوسط بحاجة لنماذج عملية تحتذى لبلدان استطاعت أن تعالج مشاكلها بنجاح.

تُقدّم هذه الدراسة ما ترى أنه أهم عشر قضايا لضمان مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، مبنية على السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية المتغيرة في المنطقة، وعلى استقراء التحديات العالمية المتزايدة التي تواجهها الإدارة الأمريكية الجديدة. وعلى حاجة الولايات المتحدة إلى تركيز أمني أكبر على الصين وروسيا، وعلى تحليل تداعيات جائحة كورونا، ثم تُقدّم توصيات حول كيفية تحقيق الأهداف التي تحملها هذه المصالح. وتخلص الدراسة إلى القول إلى أنه إذا لم يتم اعتماد السياسة الاستباقية في إدارة هذه الملفات، فإن هذه القضايا ستظل تجذب الولايات المتحدة إلى الاشتباك العسكري المباشر، كما حدث مراراً وتكراراً في العقود الأخيرة.

وهذا النص هو ترجمة مختصرة للدراسة التي صدرت عن مؤسسة راند في الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2022.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net